التكوين المهني كآلية للإدماج في عالم الشغل والتخفيف من حدة البطالة وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة: نظرة على واقع الجزائر

Vocational Training as a Mechanism for Integrating into the World of Work and Alleviating Unemployment : A Look at the Reality of Algeria

د. واضح فواز، جامعة محمد بوضياف–المسيلة (الجزائر)*

تاريخ الإيداع: 10-11-2018 تاريخ القبول: 12-12-2018 تاريخ النشر: 15-01-2019

الملخص: هدفت هذه الدراسة على دور التكوين المهني كآلية للإدماج في عالم الشغل وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة، ومن خلال هذه الدراسة سوف نتناول واقع التكوين المهني كآلية للإدماج في عالم الشغل والتخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال مخرجات البرامج التدريبية والمعارف المقدمة حول مختلف المهن المطلوبة في سوق العمل حاليا، وكذلك استراتيجية الحكومة لزيادة فاعلية هذه المؤسسة، من خلال خلق مناصب الشغل لحاملي شهادات التكوين المهني وتقديم الدعم المادي لمشاريع الشباب من خريجي هذه المؤسسة، مع الإشارة إلى واقع الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال عرض تجربة الجزائر في هذا المجال. وقد توصلت الدراسة إلى وجود خلل في النظم التعليمية والتدريبية سبب فجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التكوين، مما يستدعي ضرورة مراجعة برامج التكوين وفق المناهج والأساليب الحديثة والمتطورة.

الكلمات المفتاحية: التكوين المهني، التدريب، التمهين، استراتيجية، الشغل، البطالة، التشغيل.

Abstract: This study aimed at the role of vocational training as a mechanism for integration into the world of labor in accordance with the requirements of the knowledge economy, and through this study we will address the reality of vocational training as a mechanism for integration into the world of work and alleviation of unemployment through the outputs of training programs and knowledge about the various professions required in the market And the government's strategy to increase the effectiveness of this institution by creating employment positions for holders of vocational training certificates and providing financial support to the youth projects of the graduates of this institution, with reference to the reality of Algeria in recent years, T in this area. The study found that there is a defect in the educational and training systems due to a gap between the requirements of the labor market and the outputs of the training, which necessitates the need to review the training programs according to the modern methods and methods developed.

Keywords: Vocational Training; Training; Career; Strategy; Unemployment; Employment.

* الدكتور واضح فواز، أستاذ محاضر أ جامعة محمد بوضياف– المسيلة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: feuaz.ouadeh28@gmail.com

المقدمة

نعيش حاليا في العالم تسوده موجة من التحولات الواسعة وثورة من العلم والتقنية وحركية واسعة تطال كل شيء، أدت إلى خلق توجهات جديدة للاقتصاد قلبت المفاهيم والمصطلحات والممارسات التقليدية رأسا على عقب، لتحل محلها أخرى أكثر دلالة و نجاعة، فقد غزت تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلوماتية جل القطاعات الاقتصادية ومختلف النواحي الحياتية، وأصبح التطور الذي يشهده العالم يعزى في أغلب الأحيان إلى ما تمتلكه كل دولة من معرفة، حيث أصبحت الوسيلة الأكثر تميزا في حركة التقدم والرقي.

يمثل التكوين المهني وسيلة فعالة لاكتساب المعرفة المطلوبة، سواء على صعيد النظرية والأطر الفكرية والمنهجية، أو على مستوى التطبيقات العملية، من خلال تزويد الشباب بمختلف المعارف النظرية والتطبيقية حول المهن التي تساعدهم على الاندماج في عالم الشغل، وقد جاء التكوين المهني مصاحبا وملازما لكثافة التفاعلات التي أوجدتها ثورة المعلومات بكل فروعها ومجالاتها.

ولقد أدى الاقتصاد الحديث إلى تغيير الكثير من وجهات النظر المتعلقة بالكثير من الظواهر الاقتصادية، فلم تعد المفاهيم التقليدية السائدة في الاقتصاديات الصناعية صالحة لأن تفسر الكثير من متغيرات الاقتصاد المبني على المعرفة مما تطلب محاولة إعادة النظر في تلك المفاهيم الكلاسيكية.

من بين المفاهيم الاقتصادية الهامة ضمن الاقتصاديات الكلية نجد مفهوم البطالة، حيث تسعى الدول اليوم إلى التقليل من نسبها و آثارها الاقتصادية والاجتماعية، غير انه في ظل ضرورة توجه الدول ومنها الجزائر نحو اقتصاد المعرفة، وهنا يشير الكثير من الباحثين إلى أن مفهوم الشغل والبطالة في ظل اقتصاد المعرفة يختلف عما عرف عنه، باعتبار اختلاف مكونات سوق العمل وظهور أنواع من المهن الحديثة –خاصة في ظل التجارة الالكترونية والمنظمات الافتراضية– ، لكل ذلك نسعى من خلال هذه المداخلة إلى استكشاف مفهوم التكوين المهني والتطرق إلى مكونات سوق العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، المهن الحديثة، فرص العمل، استراتيجية الدولة نحو إدماج الشباب في عالم الشغل والتقليل من البطالة إذا توجهت نحو تفعيل دور التكوين المهني، وباختصار نحاول الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يساهم التكوين المهني في إدماج الشباب في عالم الشغل؟ وما هي استراتيجية الحكومة في التخفيف من حدة البطالة من خلال التكوين المهني؟

1.الإطار النظري للدراسة

سوف نتطرق في هذا الجانب من الدراسة على مختلف الجوانب المتعلقة بالتكوين المهني ومختلف برامجه ومناهجه وأهدافه، بالإضافة إلى مدخل نظري بسيط لاقتصاد المعرفة ومتطلباته ومختلف المفاهيم الوظيفية والعملية التي خضعت للتغيير وفقا لما جاء به اقتصاد المعرفة.

1.1.التكوين المهني: أهميته وأهدافه

يكتسي التكوين المهني أهمية بالغة تتمثل في قدرته على إعداد اليد العاملة المؤهلة التي في استطاعتها التحكم في التطورات الحاصلة، والاستجابة لمتطلبات سوق العمل ، بالإضافة إلى أن التكوين

المهني يحقق الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية، حيث يستطيع الفرد من خلاله إنتاج أكبر قدر ممكن بأقل جهد وأقصر مدة، ويشكل التكوين المهني حاليا مطلبا حتميا، حيث أن الدولة تعتمد عليه في عملية التنمية الشاملة التي تقوم بها في ظل استقلالية المؤسسات والاقتصاد الحر الذي يقتضي وجود يد عاملة لها كفاءة عالية لتلاحق التطور التكنولوجي السريع ولو بصورة متواضعة وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه (سلاطنية، 1999، ص.61)، ومن بينها نذكر:

- ♦ إعداد الفرد للمهنة والتقدم فيها، وذلك عن طريق برامج تكوينية مختلفة، سواء كان ذلك قبل الدخول في المهنة أو أثناء ممارسته لها، وبهذا يحقق رفع مستوى أداء العامل وشعوره بالقدرة على الإنتاج.
- ♦ التمكن والتحكم في التقانة كما نجده يلبي احتياجات المؤسسة الاقتصادية والقطاع، وبالتالي يكون قد حقق متطلبات سوق العمل.

1.1.1.أهمية التكوين المهني

انطلاقا من التعاريف السابقة الذكر للتكوين المهني، اتضح لنا جليا أهميته الكبيرة، حيث أنه يمثل أحد القطاعات الأكثر أولوية لمختلف مخططات التنمية، ويمكننا توضيح ذلك فيما يلي:

- يساعد التكوين المهني على التشخيص الجيد لاحتياجات المؤسسات خاصة وأن عملية إعداد البرامج التكوينية يكون وفقا لمتطلبات المؤسسة الاقتصادية لتوفير يد عاملة مؤهلة.
- قدرته على التحكم في التكنولوجيا، فالتطور التكنولوجي والتغير الاجتماعي والاقتصادي السريع أدى إلى وضع التكوين المهني في مكانة أساسية تكمل بناء المؤسسات والنظر إلى مخططات التكوين المهني على أنها ممر يمكننا من خلاله تعديل المؤسسات.
- يمكننا اعتبار التكوين المهني على أنه المفتاح الحقيقي لكل تنمية مهما كان نوعها، خاصة وأنه أثبت فعاليته في كثير من المجالات فقد أدى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وارتفاع معدله دون اللجوء إلى أيدي عاملة أجنبية، كذلك ساعد على تقليص مدة إنجاز المشاريع (بهلول، 1999، ص.104).
- يعتبر التكوين المهني سندا تعتمد عليه الدولة لمكافحة البطالة خاصة وأن عدد الطالبين على العمل يتزايد يوما بعد يوم، فأصبحوا يتساءلون عن مستقبلهم المهني.
- كذلك فقد أعطى المشرع الجزائري للتكوين المهني، حيث ذكر في المرسوم رقم 82-299 المؤرخ بتاريخ 04ديسمبر 1982 في المادة 92.

"يعتبر التكوين المهني من الاستثمارات ذات الأولوية في المؤسسة الجزائرية يشكل الوسيلة المميزة لتلبية حاجياتها من عمال مؤهلين لتقويم وتطوير الموارد البشرية لرفع مستوى التأهيل والكفاءة لمتطلبات التطور التقني والتكنولوجي".

وفي السنوات الأخيرة يتضح لنا جليا اهتمام الدولة بالتكوين المهني وذلك من خلال تعديل بعض التخصصات وإضافة تخصصات أخرى جديدة تمثلت في : الإعلام ألي ، الجمركة ، التسويق ، إدارة الأعمال، التسيير والاقتصاد ، وهذا من أجل تحقيق التنمية والتحكم في التكنولوجيا.

كما أن هناك برامج تكوينية قد ألغيت من الميدان ، وأدمجت بعض التخصصات الجديدة وذلك من أجل مسايرة التطور التكنولوجي وتطوير القطاع الاقتصادي.

ومن هنا نستنتج أنه لابد من وجود تعديلات تخص التكوين المهني نظرا لأهميته البالغة في تلبية احتياجات المؤسسة من أيدي عاملة مؤهلة ، وتعد الجزائر من البلدان النامية الأكثر عناية بمشكلة التكوين والتي عرفت سياستها في المجال تفكيرا متجددا يبحث عن وسائل عمل أكثر نجاعة وتوافقا مع أهداف التنمية.

2.1.1.أهداف التكوين المهني

يعتبر التكوين المهني مسألة هادفة تحقق التنمية، ومن بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها:

1) **أهداف اقتصادية:** لأنها تستجيب لمتطلبات السوق، حيث أن التكوين المهني أصبح حاليا يهدف إلى تكوين تاركي المدارس وإعدادهم وإكسابهم مهارات تمكنهم من مزاولة مهن مفيدة ومنتجة، ذلك أن التطور التكنولوجي والتقني يميل إلى التركيز على طلب يد عاملة ذات مستوى عال وتوفير فرص لاكتساب خبرات تزيد من القدرة على أداء العمل، وهكذا فإن التكوين هنا ينبع من الحاجة إلى رفع مستوى الأداء من خلال تنمية قدرات الفرد وذلك بتوفير فرص تعلم الفرد لمهارات ومعلومات يتطلبها الأداء الفعال للعمل.
2) يساعد التكوين المهني على استغلال كل الإمكانيات المادية والبشرية الموجودة واستخلاص كل قدراتها والاستفادة منها، فالفرد لكي ينجح وينتج إنتاجا جيدا يحتاج إلى تعلم كيفية القيام بالعمل بالطرق المثلى، ويقصد بها الطرق التي ينتج فيها الفرد أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من الجهد وفي أقل مدة ممكنة.
3) يحقق التكوين المهني السيطرة على التسيير التقني للتجهيزات ويهيئ بذلك ظروف التحكم في التكنولوجيا، فقد أصبح أداة للتكيف مع التغيرات السريعة في بيئة الأعمال.
4) التكوين المهني لا يعمل فقط على تحسين المداخيل والعوائد وذلك من خلال رفع مستوى الإنتاج بل أيضا يساعد في تقدم العامل وتنمية شعوره بقيمة العمل، وبوجه خاص الاعتزاز بالانتماء المهني من جهة، ومن جهة أخرى يجعل التكوين المهني العامل قادرا على القيام بمسؤولياته على أكمل وجه ومساعدته على التكيف المهني.(سلاطنية، 1999، ص.68).

2.1.خلفية عن اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة

استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة من قبل الباحثين وخاصة Machlup، قبل أكثر من أربعين سنة مضت، حيث حلل قضية زيادة ما سماها "الصناعات المعرفية" knowledge industries’ والوظائف المعرفية knowledge occupations في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة الفترة 1900-1960، حيث لاحظ الزيادة المتواصلة للإنتاج المعرفي مقارنة بالقوة أو المهارات الفيزيائية، مما سيؤدي حسب رأيه إلى "مشكلة حقيقية في توظيف العمال الأقل تعليما" (العزاوي، 2007، ص.165).

تعرف الاقتصاديات المبنية على المعرفة على أنها هي تلك الاقتصاديات التي يعتمد نموها بشكل كبير على المدخلات المعرفية كمصدر للقيمة المضافة للنظام الاقتصادي، وينعكس ذلك في تغير قواعد التنافس على مستوى الأفراد، المنظمات والاقتصاديات.

ومن جهة أخرى نجد أن هناك من يستخدم مصطلح اقتصاد المعرفة، وهو يختلف قليلا في تعريفه بحيث أن المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي عرفته "انه الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة".

حسب **دومينيك فوراي** فإن الاقتصاد المبني على المعرفة هو نتيجة لاهتمامات طويلة الأمد ، تكونت تاريخياً انطلاقاً من ظاهرة مزدوجة: اتجاه طويل خاص بزيادة الموارد المكرَّسة لإنتاج المعرفة ونقلها (التعليم، والتأهيل، البحث والتطوير، التنسيق الاقتصادي) من جهة أولى، وحدث تكنولوجي كبير (قدوم التقانات الجديدة للمعلومات والاتصالات)

أشار بعض الباحثين، إلى أن المفاهيم والأفكار الجديدة التي أتى بها اقتصاد المعرفة، ما هي إلا امتداد للأفكار المعروفة في الاقتصاد التقليدي، أو هي شكل آخر لها، بينما أشار البعض الآخر أن هناك انقطاعا (une rupture) بين تطورات النمو وأنماط التنظيمات للاقتصاد الحالي، وبين نظيراتها في الفترات السابقة، ويدافعون عن فكرة أن ما يحدث الآن لا يمكن أن يفسر بالنظريات الكلاسيكية المعروفة سابقا، لذلك اقترحوا تطوير النظرية التي تأخذ بالحسبان **المعرفة كعامل إنتاج**، وهذا ما قوبل بالشك عند النيوكلاسيك، وكأن اقتصاد المعرفة لم يأت بجديد وأن النظرية العامة للاقتصاد يمكن أن تفسر ما يحدث من تحولات. (الفارس، 2004، 21).

1.2.1.ماهية العمل في ظل اقتصاد المعرفـــــــــــــــة

إلى وقت غير بعيد كانت الثورة الصناعية وما حملته معها من أفكار ومفاهيم جديدة، تتميز بأن النسبة العظمى من السكان يتمركزون في قطاع الزراعة، "انخفضت هذه النسبة إلى النصف ثم الثلث ثم الربع ثم الخمس، وفي الولايات المتحدة الأمريكية لا يشكل المزارعون أكثر من 2% من السكان، ورغم انخفاض نسبة المزارعين، فإن هذا لا يعني تراجع الإنتاج الزراعي نفسه، بل إن هذه النسبة القليلة من السكان 2% تمتلك أعلى معدلات الإنتاجية في المجال الزراعي في العالم." وهنا تبدلت مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالصناعة والخدمات والزراعة والبطالة.

ويرى **فليح حسن خلف** أن اقتصاد المعرفة أفرز وما يتضمنه من وسائل وأساليب وتقنيات متقدمة العديد من المضامين و الآثار على العمل ويتمثل هذا في الجوانب التالية:

- إن التكنولوجيا عموما والمتقدمة منها خصوصا أدت وتؤدي إلى تقليل الجهد العضلي وبدرجة كبيرة وتقليل ساعات العمل وتوفير وقت فراغ وراحة أكبر؛
- أدى استخدام التقنيات المتقدمة إلى إحلال العمل الفكري والعقلي محل العمل العضلي وبدرجة كبيرة؛

- التقنيات المتقدمة والأساليب والوسائل التي ترافق استخدامها في إطار اقتصاد المعرفة أدت إلى تغيير العلاقة بين العامل وصاحب العمل والعمل الذي يؤديه، بحيث برزت أنماط جديدة لممارسة العمل؛
- ارتفاع دخول العاملين الذين يتاح لهم العمل في النشاطات التي يتم استخدام التقنيات والأساليب المتقدمة فيها؛
- نظرا لارتباط أداء العمل فيه بمستوى معارف ومهارات أعلى وحصولهم على دخول أعلى ارتباطا بمستويات معارفهم ومهاراتهم الأعلى وهو الأمر الذي يحفز على تطويرها وبذلك تزداد معارف ومهارات العاملين وتتطور بشكل مستمر وما يرافقه من زيادة وتحسين مستويات معيشتهم؛
- تتيح مضامين اقتصاد المعرفة والتقنيات والأساليب التي تستخدم في إطاره لزيادة إنتاجية العامل وزيادة دخله وتحسين مستويات حياته ويتيح التطور والتجديد والتنويع في النشاطات الاقتصادية، وبالذات ما يرتبط منها بالتقنيات المتقدمة الفرصة و الإمكانية للانتقال المهني والمهاري بحيث يتم الانتقال من المهارات الأدنى إنتاجية ودخلا إلى المهن والمهارات الأعلى إنتاجية ودخلا. (www.balagh.com/youth/nm026ssy.htm)

2.2.1.العمل أو الوظيفة في ظل اقتصاد المعرفة

ينقل الكاتب **عقيل محمد العقيل** تعريف الوظيفة من قبل الباحثين (ألفين وهايدي توفلر) أن " الوظيفة ما هي إلا طريقة واحدة لتحديد العمل ومع تقدم نظام الثروة القائم على المعرفة فإننا نتقدم نحو مستقبل يعمل فيه مزيد من الناس ولكن دون أن يكون لمعظمهم وظائف. لكن ما لذي يعنيه ذلك؟

ويرى **العقيل** أن ما يقوله الكاتبان توفلر أصبح واقعًا حتى في الدول النامية التي تطوّرت فيها الاتصالات وانتشرت فيها الإنترنت السريع مع أجهزة الكمبيوتر قريبًا، حيث بدأنا نلحظ الكثير من أصحاب المعارف والمهارات والخبرات يعملون دون وظائف، حيث يرتبطون بعدة مكاتب مزوّدة للخدمات التي بدورها توظف معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم في عملياتها التسويقية والتنفيذية وتدفع لهم الكثير مقابل ذلك، وبالتالي فهم يعملون ويحققون إيرادات كبيرة دون وظيفة الأعمال الجديدة التي يطرحها عصر الثورة المعرفية لا ترتبط بمكان ولا زمان، حيث يمكن العمل من المكتب أو المنزل أو الحديقة أو الشاطئ...الخ. (http://news.ksu.edu.sa/news/60743)

الشكل 1: التنمية الاقتصادية المبنية على المعرفة

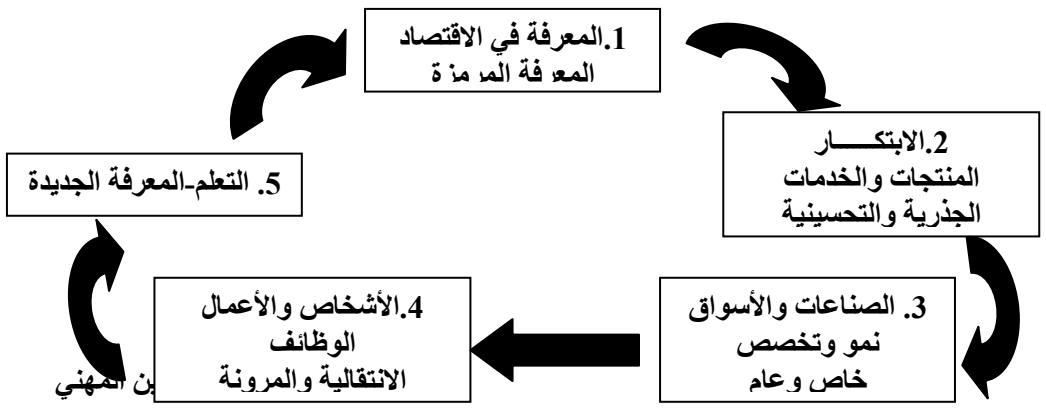

Source: Mark Hepworth & all: *Regional Employment and Skills in the Knowledge Economy, A Report for the Department of Trade and Industry***,** London WC1N 3AU, p 13.

من الشكل يلاحظ، يوضح الإطار المتعلق بالمعرفة في الاقتصاد مخزون أو حالة المعرفة في وقت معين، هذا المخزون ينشئ إمكانات–أو قدرات– الابتكار، حيث أن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد ابتكاري بالدرجة الأولى–بالمفهوم الشومبيتري– سواء كان ابتكارا جذريا أو تحسينيا، وهذا يجعل التغيير ضمن الصناعات والأسواق، الأساس للنمو والتخصص الاقتصادي، ومن الواضح أن التنمية الاقتصادية مع الوقت تؤدي إلى تغييرات كبيرة ضمن سوق العمل، وهذا ملاحظ؛ فإلى وقت غير بعيد، كان الطريق الأسرع لتحقيق العوائد هو العمل الحرفي–الصناعات التحويلية–، وبعض فقط من الأشخاص (نسبة 5%) من يتجه للتعليم في الجامعة، واليوم أكثر من 40% من الشباب يتجهون للتعليم العالي، وتسعى الحكومات إلى زيادة هذه النسبة.

وتنتهي الدورة بتمثيل التراكم المعرفي أو ببساطة "التعلم"، معظم الأشخاص يتعلمون لخمسين سنة أخرى بعد تخرجهم من المدرسة أو الجامعة، والتعلم غالبا يحصل حين ممارسة العمل "التعلم بالممارسة learning by doing، من خلال التدريب وغيره. (http://www.revuetv.tn/index)

3.2.1.صفات القوى العاملة في اقتصاد المعرفة

تتصف القوى العاملة في اقتصاد المعرفة بعدة خصائص منها: (خلف، 2007، ص. 248–249).

- **تعدد الجنسيات:** فموارد اقتصاد المعرفة (ومنها العمالة) دولية المصدر وعالمية السوق. فقد أقامت شركات كبرى مثل *International Business Machines IBM* بدءا بالنصف الثاني من القرن العشرين. فروعا لها خارج الولايات المتحدة ووظفت أجانب في هذه الفروع حرصا منها على تحقيق تواجد على الساحة الدولية. ومع حلول التسعينات، والنمو الذي شهدته صناعة المعرفة، أخذت الحدود الجغرافية بين الصناعات تتلاشى وحصلت اندماجات وتحالفات بين الشركات المنتجة لأنواع مختلفة من مكونات المعرفة.
- **ارتفاع مستوى المهارات:** يعتمد اقتصاد المعرفة على تكنولوجيا متقدمة بما في ذلك من أجهزة كمبيوتر والكترونيات، ومعدات اتصال، وقد شهدت هذه التكنولوجيا معدلات مرتفعة من النمو. واتصفت بارتفاع معدلات الإنفاق على البحث والتطوير. وبسبب ارتفاع مستوى التكنولوجيا فان نسبة مرتفعة من عمالة صناعات المعرفة هم ممن تلقوا مستويات عالية من الدراسة والتدريب من المهندسين والعلماء والفنيين. وقد فسر ثوينغ وفيرديير (2003, Thoenig and Verdier)، تميز عمالة المعرفة بارتفاع مستوى المهارات، لان العولمة

تؤدي إلى تزايد مخاوف التقليد والاعتداء على المواقع الاحتكارية التي تتمتع بها دول الشمال من قبل دول الجنوب (الدول النامية).

- **ارتفاع معدلات أجور عمالة المعرفة**

يكون الارتفاع لسببين: الأول هو ارتفاع مستويات مهارة عمالة المعرفة؛ والثاني أن اتحادات (نقابات) العمال باتت تستخدم الانترنت وسيلة لخدمة أعضائها وإيصال رسالاتها وتظلماتها للمجتمع. وهذا التطور بحد ذاته اثر في طبيعة الحركة العمالية بتحسين دميوقراطية الاتحادات ووقف انخفاض إعداد منتسبيها.

- **ارتفاع عدد ساعات العمل الأسبوعية:** وهذه مرتبطة بالخاصية السابقة، حيث إن ارتفاع الطلب على العمالة الماهرة في مجالات الكومبيوتر والانترنت أدى إلى ارتفاع أجورها وبالتالي ارتفاع عدد ساعات العمل الأسبوعية (لوجود علاقة طردية بين الأجر وساعات العمل ... علاقة منحنى العرض). فقد وجد فريمان (المرجع السابق) أن العاملين في مجالات الكومبيوتر أو الانترنت تزيد ساعات عملهم بنسبة 5 % إلى 6 % مقارنة بغيرهم من العمال.
- **تغير أسلوب التوظيف أو البحث عن العمل:** حيث أن التوسع في استخدامات الكومبيوتر والانترنت أدى إلى توجه عدد متزايد من العمال وأصحاب العمل إلى خدمات الكومبيوتر والانترنت لان الانترنت هو ارخص الطرق للحصول على معلومات عن الوظائف المطروحة في سوق العمل والحصول على معلومات من الأشخاص الباحثين عن عمل.

وفي تقرير قدمته مؤسسة العمل البريطانية تضمن دراسة تهتم باستكشاف بقواعد ومفاهيم العمل الجديدة في ظل اقتصاد المعرفة، وجد أن حوالي 30 % من المهام تتضمن محتوى معرفي عالي، و 30% ذات محتوى متوسط، والباقي 40% ذات محتوى معرفي بسيط.

وسنلخص أهم ما توصل إليه التقرير والدراسة ضمن النقاط التالية:

- لا يمكن الحكم على العمل المعرفي ببساطة من خلال النظر إلى المسمى الوظيفي أو المستوى التعليمي(20% من الأشخاص الذين يعملون في وظائف تتطلب محتوى معرفي عالي كانوا غير متخرجين، و 20 % من الأشخاص الخريجين كانوا يعملون في وظائف تتطلب محتوى معرفي بسيط)؛
- غالبية الوظائف المعرفية تقريبا يتساوى فيها عدد الإناث مع عدد الذكور، مع سيطرة واضحة للإناث على بعض الوظائف مثل: البائعين، المدربون المعلوماتيون، الخدمات الرعاية والصحة وغيرها؛
- البعض اظهر القلق من أن الاقتصاد ينشئ الكثير من الخريجين على حساب الوظائف المتوفرة التي تتطلب مهاراتهم، مما يدفع ببعضهم الى قبول وظائف ذات أجور أقل، ممنوحة للعمال الأقل تعليما مما يؤثر عليهم؛

- بالرغم من ازدياد عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين المبتكرين والخبراء، إلا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح قدرا عاليا من الاستقلالية والاختيار في إدارة أعمالهم، حيث لا يتطلب عملهم التواجد الدائم؛
- مرونة كبيرة لاختيار عمال المعرفة لجداول أعمالهم مقارنة بالعمال الآخرين.

ومن جهة أخرى وخاصة من خلال الانترنت كمظهر هام من مظاهر اقتصاد المعرفة، فإنه تظهر أنماط جديدة من العمل خاصة العمل في البيت و ما يسمى بالتوظيف الذاتي Self-employment ، حيث تساعد الانترنت الأفراد في اختيار وظائف مثل التجارة الالكترونية-الفوركس مثلا- وغيرها، بل وتوفر هذه الوظائف مبالغ قد تفوق في أحيان كثيرة ما يتقاضاه الشخص شهريا من خلال عمله في الشركة أو غيرها، ولهذا فإنه من الصعوبة بمكان، حساب نسبة البطالة الحقيقية في هذا الاقتصاد، إن أخذنا في الاعتبار أن هؤلاء لديهم وظائف غير رسمية، وما يثير هذا من تحديات بالنسبة للدول، وخاصة ظهور إشكالية الضريبة على الوظائف الالكترونية، حيث من الصعب فرض ضريبة على شخص يزاول مهنة عن طريق الانترنت.

4.2.1.تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهيكلة سوق العمل

لقد تحدث بعض الباحثين عن التأثيرات المتوقعة لاندماج الاقتصاديات العالمية في اقتصاد المعارف، وخاصة حينما نتحدث عن سياسات الاقتصاد الكلي، خاصة وان قطاع المعلومات أثر على كل الجوانب، خاصة فيما يتعلق بالفجوة بين الاحتياجات الكبيرة التي يستلزمها هذا القطاع؛ بسبب الديناميكية السريعة التي يتميز بها، ومن جانب آخر نجد المخرجات غير الكافية لنظم التعليم والتدريب و التكوين المختلفة التي تتميز بها خاصة في الدول النامية. من جهة ساهمت تكنولوجيا المعلومات في زوال الكثير من الوظائف التقليدية، وبالتالي زيادة عدد العاطلين عن العمل، لكن من جهة أخرى فتحت الباب لكثير من الوظائف الحديثة المتعلقة بها، مما جعل الكفاءة معيارا هاما في التقييم والتوظيف، وفتح المجال أمام نوع جديد من التنافس هو التنافس على المعرفة. (http://www.revuetv.tn/index.php?option)

ومن الرواد في هذا المجال، الاقتصادي الأمريكي وولف *Wolff*، فقد نشر دراسة تحليلية دقيقة عن أثر تحول الاقتصاد نحو الحوسبة على تركيبة سوق العمل الأمريكية للسنوات ما بين (1950-1990)، وهي فترة لم تكن ثورة الاتصالات والانترنت قد تبلورت بعد، وقام بنشر دراسته تلك سنة 1996، قسم قوة العمل الكلية إلى 267 مهنة، في 64 صناعة، صنفت في ثلاث مجموعات: قوة العمل المعرفية (knowledge workers) ، قوة عمل البيانات الأولية (data workers) ، وقوة العمل السلعية والخدمية (good and services workers)، وجعل قوة العمل المعلوماتية حاصل جمع قوة العمل المعرفية والبيانات الأولية.

ووجد وولف أن قوة العمل المعلوماتية قد نمت خلال فترة الدراسة بمعدل (3.1%) سنويا، قياسا بمعدل نمو قوة العمل السلعية والتي بلغت 0.3 % سنويا خلال نفس الفترة، وخلص وولف أن النمو الإجمالي للقوى العاملة يمكن ان يعزى لثلاثة أسباب: (ياسين، 2004، ص.94)

- اثر الإحلال: ومعناه مدى استبدال الصناعات المختلفة للعمالة التقليدية بالعمالة المعلوماتية.
- أثر الإنتاج: وهو مبني على التغير في نمو الإنتاجية بين الصناعات المختلفة.
- أثر المخرجات: وهو مبني على التغير في تركيبة المخرج النهائي للصناعات المختلفة.

ووجد **وولف** أن أثر الإحلال كان السبب المباشر في 50% من الزيادة في حجم قوة العمل المعلوماتية، أي أن الزيادة في قوة العمل المعلوماتية ناتجة عن أرباب العمل الذين قاموا بإحلال العمالة المعلوماتية في منشآتهم عوضا عن العمالة التقليدية.

ساهمت الانترنت في تخفيف حدة البطالة من حيث استخدامه التوظيف الإلكتروني والذي يعد من أهم الخدمات الحالية التي توافرت في منظومة سوق العمل، وتهدف إلى تضييق الهوة بين أصحاب العمل وبين الباحثين عن العمل وذلك من خلال استخدام القنوات الالكترونية (الانترنت) ، وتساعد هذه الخدمة على تخفيض ما سمي بالأدب الاقتصادي البطالة الاحتكاكية *Frictional Unemployment*، وهي ذلك النوع من البطالة التي سببها الرئيسي غياب المعلومات عن جانبي سوق العمل – الباحثون عن عمل وأصحاب الأعمال.

أن التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات NTIC قد سرعت من ديناميكية سوق العمل، و غيرت في هياكل الصناعات وبالتالي في أنماط التنافس التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي، وان على الدول وخاصة النامية منها أن تسرع في عملية الاندماج في هذه الديناميكية الجديدة ومواكبة تطوراتها.

3.2.ربط التكوين المهني بعالم الشغل

إن معظم الانتقادات الموجهة في بلادنا لجهاز التكوين المهني متعلقة بعدم ملائمة برامجه مع عالم الشغل والتطورات الحاصلة، فقد أصبح من الضروري القيام بمقاربة فعالة بين التكوين المهني واحتياجات سوق العمل، والتي تتطلب العمل الجاد من أجل إنجاز وتحديث برامج التكوين المهني تتماشى مع التغيرات الحاصلة ليسهل إدماج المتكونين في عالم الشغل دون اللجوء إلى أيدي عاملة مستوردة.

إن خريجي مراكز التكوين المهني يصعب إدماجهم في عالم الشعل لأنهم يفتقرون للخبرة اللازمة، وأن هذه المؤسسات ركزت على الجانب النظري أكثر من التطبيقي، وقد دلت التحقيقات القائمة منذ 2000 إلى يومنا هذا حول إدماج الحائزين على شهادات التكوين المهني، حيث عرف أزمة حادة لأن نسبته كانت ضعيفة مقارنة بالتعليم العالي.

وبالنظر إلى الممارسات الميدانية فقد نلاحظ أن أغلبية خريجي التكوين المهني يبقون دون عمل، أو يشتغلون في أعمال لا تمت بصلة لنمط تكوينهم، وهذا يكلف ميزانية الدولة أموالا باهظة دون الاستفادة من المهارات والخبرات المكتسبة لهؤلاء.

وإن كانت هناك مؤسسات اقتصادية ، فهي في كثير من الأحيان لا تتعاون مع معدي البرامج وذلك ناتج لثقافة المؤسسة وعدم الوعي بأهمية هذه العملية (قرومي وشلالي، 2011)

وحرصا على ربط التكوين المهني باحتياجات سوق العمل، تقرر:

- تشكيل لجان استشارية، تتميز بوجود أفراد ومجموعات تمثل قطاعات متنوعة لها ارتباط بالموضوع المهني مثل: أصحاب العمل والنقابات وموظفين يساعدون في تصميم هذه البرامج وذلك للتعاون مع مؤسسات التكوين وقطاع التنمية.
- البرامج التعاونية المشتركة، أي أن تصمم هذه البرامج بالتعاون مع قطاعات التنمية والإنتاج بحيث يقضي المتكونون جانبا من التكوين والتدريب في مواقع العمل، والهدف هو إكساب المتكونين الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في سوق العمل.

ومنه فإن نظام البرامج التعاونية المشتركة يحقق ما يلي:

- رفع كفاءة التكوين المهني بما يتلاءم وحاجات سوق العمل المحلية والإقليمية من حيث طبيعة المهارات ونوعية التجهيزات
- التكييف بين تجهيزات معاهد التكوين ومعدات العمل والإنتاج في سوق العمل.
- تحقيق دور أفضل للتكوين المهني في تنمية الموارد البشرية.
- تطوير برامج التكوين من خلال التعرف على حاجات سوق العمل
- تقليص فئة تكيف المتكونين مع العمل عند تخرجهم.

لذلك فإنه من الضروري تسهيل إدماج المتكونين للتقليل من البطالة وهذا لا يكون إلا بالتمكن من وضع برامج تكوينية جديدة تتماشى مع التكنولوجيا الحديثة من أجل الاندماج المباشر في عالم الشغل، ومحاولة توجيه هذه البرامج للحصول على كفاءات عالية، وبهذا تحدث مسايرة للتطورات المتسارعة والتكيف معها. إذن فإن التكوين المهني هو أساس التشغيل.

2.الدراسة الميدانية

الجزائر كغيرها دول العالم تعاني من بطالة، لكنها بنسبة يعتبرها كثير من الباحثين غير مبررة، نتيجة المجهودات المختلفة التي تبذلها الدولة أولا، ونتيجة أنها دولة تتوفر على كل الإمكانيات –المادية والبشرية– منها خاصة، التي تمكنها من اعتماد برامج ناجعة.

1.2.إحصائيات البطالة في الجزائر

وبالرغم من توفر بعض الإحصائيات إلا أنها غير كافية، لتعبر بصورة صادقة عن الوضع الحقيقي لسوق العمل في الجزائر، وتشير البيانات أن نسبة البطالة في انخفاض منذ نهاية التسعينات لتستقر في حدود 11% سنة 2016 وهي نسبة ولو أنها أكبر من الحد الاقتصادي المقبول، إلا أنها تنبئ أن هناك تحسنا في الوضع الاقتصادي، انعكس على جانب التشغيل، خاصة من خلال اعتماد الدولة الكثير من البرامج التي ساهمت بشكل ملحوظ في تقليل النسبة، ولو أن البعض يشير إلى أن هذه البرامج غير مدروسة بشكل علمي كافي، وتؤثر على نسب البطالة بشكل مؤقت فقط، من جهة أخرى تشير الإحصائيات إلى تزايد نسبة مساهمة قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى وفي الجزائر انتقلت النسبة من 32.8% سنة 1985 إلى 64.2% سنة 2015، وهو ما يشير إلى تزايد أهمية ومساهمة قطاع الخدمات في تحقيق النمو

الاقتصادي وامتصاص البطالة، حيث تشير الإحصائيات إلى تحقيق الجزائر نموا خارج قطاع المحروقات (5% سنة 2015 وتراجعت إلى 3.7% سنة 2016)، ساهم قطاع الخدمات فيه بنسبة 7 % ، مما يؤشر على أن قطاع الخدمات سيكون أكبر مصدر للتشغيل.

وبالرغم من مكانة قطاع المحروقات في الجزائر إلا انه لا يوظف إلا ما نسبته 3% من مجموع العمالة المحلية، وهذا راجع للكثافة الرأسمالية في هذا استثمارات هذا القطاع، وبالرغم من ذلك فإن له تأثيرا مباشرا على العمالة الكلية في الجزائر في القطاعات الأخرى، باعتباره مصدرا لتمويل هذه القطاعات.

وفي البلدان النامية عموما تزداد نسبة البطالة من المتعلمين والمهنيين وذوي المهارات الخاصة، وبالنسبة للجزائر أن نسبة البطالة تزداد كلما زاد المستوى التعليمي للفرد تقريبا، خاصة حينما نتحدث عن الأشخاص من ذوي التعليم العالي، في سنة 2017 بلغت النسبة 16.5% بالنسبة للذكور و 23 % بالنسبة للإناث، وإجمالا كانت في حدود 19%، وهذا رقم كبير يؤشر على فجوة كبيرة بين خريجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل، وهؤلاء عادة ما يسعون إلى العمل والهجرة خارج البلاد مما يشكل هدرا كبيرا في الطاقات البشرية الهامة.

الشكل 2: تطور كل من أسعار البترول والبطالة للفترة 1970-2006

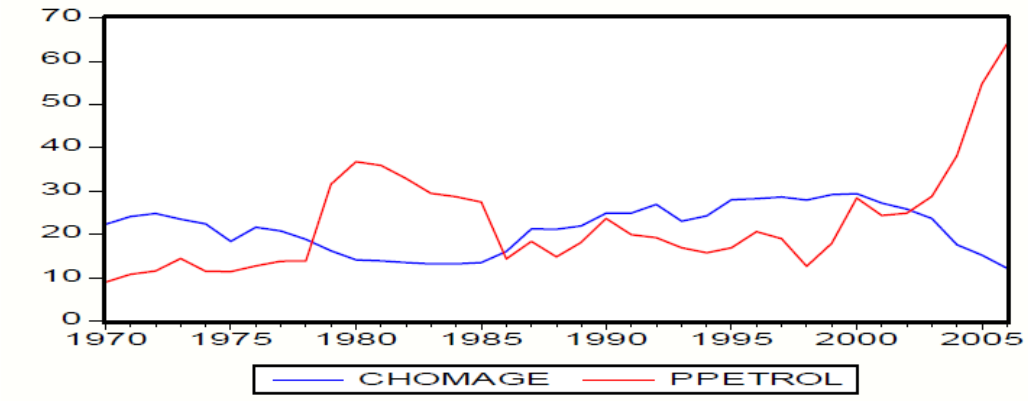

المصدر: شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: البطالة في الجزائر-مقاربة تحليلية قياسية: المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية: 17-18 مارس 2008 ، القاهرة، ص.30.

وهذه مفارقة أخرى تضاف إلى مفارقات الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من أن مختلف الاقتصاديات التي بدأت تندمج في اقتصاد المعرفة، تبع ذلك زيادة واضحة في الطلب على خريجي الجامعات والمعاهد؛ فإن الإحصائيات تظهر ارتفاع نسبة بطالة هؤلاء لتصل إلى حدود 16 أو 17 % ، وهذا ربما يعد مؤشرا من بين المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على أن الاقتصاد الجزائري، لازال بعد لم يدخل في مراحل الاقتصاد المعرفي؛ والحلّ هنا ليس الحدّ من عدد الطلبة والمتخرجين (أي الضغط على عرض العمل) كما يذهب البعض إلى ذلك، بل البحث عن مصادر نموّ جديدة وقطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية ومحتوى معرفي مرتفع، بما يضمن أكثر ما يمكن من فرص العمل لأصحاب المهارات التقنية والكفاءات العلمية.

وهنا سؤال هام جدا: كيف يمكن التقليل من نسبة البطالة في الجزائر من خلال تفعيل دور التكوين المهني؟ أشار بعض الباحثين إلى أن هناك ضرورة لتفهم حاجات سوق العمل الجزائري من التخصصات والمهن التي تتطلب مهارة وتدريبا وتعليما متقدما، وهو ما يقصد به ضرورة التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

يرى **سمير مسعودي** أن أزمة البطالة هي أزمة معرفة حيث يعانى اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية من محدودية الأداء وقلة الإمكانيات – بالرغم من المكاسب المسجلة – ما زال بحاجة إلى تبنيه من قبل المؤسسات الخاصة لتساهم في رفع وتحسين الاقتصاد المعرفي لمجابهة تحديات التنمية ومنها تحديات التشغيل والبطالة من ناحية ولتحسين مواقع الاقتصاديات العربية في جغرافيا المعرفة على المستوى الدولي من ناحية ثانية وتعتبر الأنترنت البوابة الرئيسية في تنمية الأعمال للشباب لمساهمته في تنمية معدلات البحث والمعرفة حيث من المعلوم أن الإنفاق على البحث لا يتجاوز في المعدل العام 2 % من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي مقابل معدل عالمي يقدر ب 17 % وما توفر من هذا الإنفاق يوجه بنسبة عالية إلى الاستثمار المادي على حساب الاستثمار اللامادي بمعنى البحث والتطوير.

ويرى **بشار عباس** أنه في ظل اقتصاد المعرفة فإن قضية البطالة تأخذ مفهوما مختلفا تماما، عما كان سائدا في منتصف القرن الماضي، حيث كان حل مشكلة البطالة يستند إلى بناء المجتمعات الصناعية الضخمة، أما القضاء على البطالة اليوم فيعتمد على برامج إعادة التأهيل والتكوين المهني، وهي المعلومات عن المجتمع الصناعي، بل هي عنصر أساسي في تكوين مجتمع المعلومات، مجتمع التغيرات السريعة، وهو بحاجة دائما إلى تأهيل العاملين لاستيعاب هذه التطورات المستمرة، إذ أن البطالة في مجتمع المعلومات هي مشكلة نوعية وليست كمية، يعتمد فيها على رفع المستوى المعرفي والمهني للعامل من خلال التكوين المهني، وتسعى اليوم الإدارات الحكومية للبلدان المتقدمة، إلى تقديم نظم إعادة التشغيل للعاطلين عن العمل، وهي نظم لا تستند إلى (البحث) عن وظائف جديدة، وإنما تستند بالدرجة الأولى إلى تدريب العاملين والعاطلين عن العمل وتأهيلهم للعمل في مهن أخرى مطلوبة.

ويضيف **بشار عباس** انه من المؤسف أن معظم البلدان العربية لا تتجه نحو تشجيع التحصيل العلمي، فالفوارق في رواتب خريجي التكوين المهني لا تزيد بأكثر من /10%/ في بعض البلدان عن العاملين من حاملي الشهادة الثانوية، وفي هذا تشجيع للابتعاد عن التكوين المهني الذي يضيع (2–3) سنوات من حياة الفرد مقابل فروق زهيدة في نهاية المطاف. وحتى تلاميذ التعليم الأساسي بدأوا يعون هذه الحقيقة، ويلجأ بعضهم إلى الهرب من سلسلة غير مجدية من التعليم، الذي لا يمنح أحد المهارات التي تؤهله لمواجهة الحياة العملية، ولا يمنحه المستوى اللائق اجتماعيا واقتصاديا بعد تخرجه، وبدلا من ذلك يفضلون الانخراط المبكر بالحياة العملية، رغم نجاحهم في حياتهم الدراسية، كي يكتسبوا المهارات التي يحتاجها (السوق)، وهو سوق العمل وسوق التجارة.

وأشار تقرير اللجنة الاقتصادية الإفريقية بعنوان: التشغيل واقتصاد المعرفة في إفريقيا أن الدول الإفريقية ستواجه تحديا جديدا فيما يتعلق بقضية غياب أو قلة البيانات والإحصائيات خاصة ما تعلق منها بالتشغيل، حيث يعتبر عقبة لتحقيق التنمية السليمة المبنية على أدلة ومؤشرات واضحة نحو تحقيق الأهداف

التنموية، حيث يدعو التقرير إلى إعادة النظر في المؤشرات الحالية وتطوير أخرى جديدة لتحسين تقييم الأثر.

2.2.سياسة الحكومة في إصلاح التكوين والتعليم المهنيين

عمدت الجزائر منذ 2002 إلى إدخال إصلاحات عميقة على منظومة التكوين والتعليم المهنيين انطلاقا من عدة تحولات عميقة خارجية وداخلية تتمثل في تداعيات العولمة، التي نلخصها في ما يلي:

*تداعيات العولمة: لقد أتضح منذ مطلع الثمانينات بما لا يدع مجالا للشك أن النهج " الكينيزي " الذي ساد طيلة ثلاثة عقود قد ولى، وولت معه سياسات الاستثمار قصد التشغيل الشامل التي كانت منوطة بالحكومات، وأن قاطرة العالم المعاصر تسير على نهج "ملتون فريدمان" أو ما يسمى " بمدرسة شيكاغو" التي نادت منذ منتصف السبعينات بوجوب انسحاب الدولة من التدخل في المجال الاقتصادي، لفائدة القطاع الخاص.

وقد روجت أمريكا هذه النظرية التي تخدم أصلا الشركات المتعددة الجنسيات والاقتصاد الأمريكي عن طريق صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، بحيث أصبحت المنافسة الدولية الحادة بين

الدول خاصة الكبيرة هي التي تحدد اقتصاديات الدول من الخارج .

الأهم من ذلك أنها لا تكتفي بتحديد النهج الاقتصادي بل تتعداه للنهج السياسي و الاجتماعي، وهكذا فقد أدى تصميم النموذج الليبرالي، والتقسيم الدولي للعمل وكذا نشر طرق جديدة فنية و تنظيمية للمؤسسات و المنشآت أدخلت نوعا جديدا من علاقات العمل قوامه عقد العمل المؤقت، الذي يحتم معايير جديدة في تنظيم المؤسسات وقوانين العمل.

أما تداعيات العولمة على التدريب والتشغيل فهي من الخطورة بمكان وتكمن فيما يلي:

- يتطلب الثبات في المنافسة الحادة إنتاج أجود المنتجات و الخدمات بأقل الأثمان الممكنة، وبالتالي الاستعمال المكثف للتكنولوجيا التي تعمل دون كلل وبدقة.
- ينجر عن هذا المنحنى بطالة بنوبة تطبع الاقتصاد العالمي، فالآلة هي التي تحذف وبسرعة مذهلة مناصب العمل.
- إدخال معايير جديدة في التدريب المهني إذ يضطر كل عامل إلى تغيير العمل باستمرار وهو مطالب بإثبات كفاءاته في كل مرة، ولبلوغ هذه الغاية لابد من نظام تدريب مدى الحياة من جهة ووضع آليات جديدة تمكنه من تقييم مكتسباته المهنية وتطويرها والاعتراف بها بشهادة رسمية من جهة أخرى.
- إن المعايير المهنية والاستعمال المكثف للآلة يؤدي بالنتيجة إلى ضرورة اكتساب العامل كفاءات متعددة كي يتكيف مع متطلبات سوق العمل الذي يتغير باستمرار وبسرعة كبيرة،

ضف إلى ذلك أن تنظيم فروع الشركات المتعددة الجنسيات لا يتطلب إلا يد عاملة قليلة جدا، بحيث لا تفي بالطلب الاجتماعي، المتزايد على العمل.

تفرض هذه المتغيرات إعادة النظر في كل مفاهيم التدريب المهني، و تنظيمه و تسييره، وإدخال طرق بيداغوجية وتقييمية جديدة على معايير أداء المنظومات، التعليمية والتدريبية وعلى أداء العمال. وقد خضعت الجزائر في التسعينات إلى إعادة جدولة ديونها التي فاقت 33 مليار دولار، وبالتالي أدت وصفة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تطبيق برنامج تعديل هيكلي باهظ الثمن كان من نتائجه المباشرة:

- إعادة هيكلة وخوصصة الشركات العمومية أدت إلى تسريح ما يزيد عن 30% من اليد العاملة.
- فتح السوق الوطنية للمنتجات الأجنبية ساهمت في حذف الآلاف من مناصب العمل بفعل تضرر المنتوج الوطني ذي الجودة المتوسطة.
- غلق المئات من المؤسسات المحلية، و توجه فروع الشركات الأجنبية إلى الاتجار وليس إلى الإنتاج والاستثمار، ونقل التكنولوجيا.
- ونتيجة تغيير التوجه الاقتصادي ظهرت، لا سيما منذ سنة 1999، اختلالات كبرى في منظومة التربية والتكوين والتشغيل من بينها:
- ضعف آليات التنسيق والتشاور بين وزارات التربية والتكوين المهني من ناحية و بين هذه الأخيرة والوزارة المكلفة بالتشغيل من ناحية أخرى، مما يصعب معرفة الطلب على التدريب ومتطلبات سوق العمل.
- عدم توافق مخرجات منظومة التكوين و التعليم المهني كما وكيفا و مستوا، لا سيما بفعل ظهور معايير جديدة أدخلتها فروع الشركات المتعددة الجنسيات لسوق العمل، ونتيجة توسع وثقل منظومة التربية والتكوين المهني.
- إن إنشاء الآلاف من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي ليست لها القدرة المالية على تدريب العمال، تتطلب وجود نظام عمومي قوي لتدريب العمال قصد تلبية الطلبات الاجتماعية وحاجة هذه المنشآت من اليد العاملة المؤهلة.

رغم الجهود التي تبذلها السلطات العمومية المكلفة بالتدريب والتعليم المهني فقد بدا للعيان تناقض كبير بين نسبة عالية من البطالة لاسيما بطالة الشباب في حين تجد الشركات والمنشآت صعوبة في إيجاد اليد العاملة التي تبحث عنها، ومرد ذلك ليس فقط عدم تكيف عروض التدريب مع متطلبات العمل، إنما يعود إلى ضرورة إدخال آليات وطرق تربوية حديثة على أجهزة التربية والتدريب المهني حتى نتكيف مع المحيط الاقتصادي الوطني والدولي، ويهدف إصلاح منظومة التعليم والتكوين المهنيين إلى:

- تنظيم التعليم ما بعد التعليم الإجباري، بحيث يتكفل بكل فئات المتسربين دون تأهيل مهني، في كل أطوار النظام التربوي إلى (تعليم مهني يعني بتدريب أكاديمي مهني، تكوين مهني يعني بالتدريب المهني البحت في المهن اليدوية.

- تطبيقا لقرارات فخامة السيد رئيس الجمهورية فقد تقرر إلحاق التعليم المهني بوزارة التكوين.
- توجيه التدريب المهني نحوى المهن اليدوية في القطاعات ذات الأولوية كالفلاحة، الصيد البحري، البناء والتشييد، الصناعة التقليدية والسياحة، لتلبية طلبات سوق العمل، والحاجة الحيوية للبلاد.
- إدخال الاحترافية على التكوين و التعليم المهني، بحيث تكون مخرجات المنظومة مؤهلة تأهيلا مناسبا لمعايير سوق العمل، وبالتالي رفع أداء اليد العاملة لمكافحة البطالة وتلبية حاجة أرباب العمل
- وضع نظام جديد لمعايير التصنيف، و التدريب و العمل ملائمة لآليات العولمة و لمتغيرات طبيعة بنية سوق العمل.
- توحيد تصنيفات التدريب، والكفاءة ومستويات التدريب والمهن،
- وضع آليات تنسيق لا سيما بين قطاعات التربية و التكوين المهني من جهة و بين هذا القطاع والتشغيل من جهة أخرى.

الخاتمة

أن الاقتصاد المبني على المعرفة جاء بمفاهيم جديدة ، أثرت على منطق عمل الاقتصاديات في كل دول العالم ، وأثرت كذلك على كثير من المفاهيم الكلاسيكية، التي ألفناها في الاقتصاد التقليدي، وللتعامل بشكل ايجابي مع التحولات التي يفرضها هذا الاقتصاد فإنه لا بد من توفير أدوات ووسائل وسياسات واستراتيجيات جديدة، مما أدى إلى ضرورة تفعيل دور التكوين المهني الذي يساعد على توفير يد عاملة مؤهلة حسب التحولات الاقتصادية ومتطلبات الوظائف الجديدة، وإعداد أفراد قادرين على الإبداع والابتكار من أجل الاستمرار والنمو والرقي. من المعروف أن النموذج الاقتصادي المتبع في الجزائر هو النموذج التقليدي المعروف –الكينزي– القائم على تصحيح الأوضاع الاقتصادية في حالة وجود أزمة ما، ومن هنا يرى بعض الباحثين أن النموذج الاقتصادي الأمثل للجزائر هو النموذج الشمبيتيري–الابتكاري– القائم على الاستثمار في العنصر البشري من خلال العمل على تطوير وتعزيز النمو وخاصة من خلال الاستثمار في التنمية البشرية والرأسمال الفكري، والاستثمار في تطوير مؤشرات اقتصاد المعرفة، خاصة ما تعلق بالبحث والتطوير، وتبني التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات والتدريب عليها، وتبني الآليات التي يمكن من خلالها استيعاب سوق العمل لليد العاملة الماهرة، حتى نتمكن من الاستفادة من مخرجات الاستثمار في النظام التعليمي خاصة، وهذا يتطلب الاهتمام ببعض النقاط:

- نظام تعليمي وتدريبي متطور لتوفير العمالة المؤهلة والماهرة؛
- بنية معلوماتية حديثة لتسيير اكتساب وتطبيق المستجدات من المعارف والتقنيات؛
- نظام فعال لتنمية القدرات البحثية والملكات الابتكارية؛

- إطار مؤسسي ومناخ اقتصادي موافقين لاكتساب المعرفة ونشرها وللتوزيع الكفء للموارد
- العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع والتقليل من التشوهات في سوق العمل، ويكون ذلك باستخدام أدوات النشر وتحديثها باستمرار وإتباع طريقة علمية لعملية المسح.
- العمل على تحسين نظام التعليم وخاصة التعليم المهني بما يتناسب واحتياجات سوق العمل والعمل على تنسيق بين مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات سوق العمل.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال وخاصة النامية منها.

المراجع

بلقاسم سلاطنية ، (1999)، مجلة الباحث الإجتماعي ، معهد العلوم الإجتماعية ، قسنطينة ، العدد 2.

محمد بلقاسم حسن بهلول ، (1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد الرحمان الهاشمي، فائز محمد العزاوي ، (2007)، المنهج والاقتصاد المعرفي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

بشار عباس: التعليم المستمر الحل الحقيقي لمشكلة البطالة، http://www.balagh.com/youth/nm026ssy.htm لوحظ بتاريخ **2016/09/05**.

عبد الحميد قرومي أ. عبد القادر شلالي، (2011)، انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل موقف التيارات النيوليبرالية،"مداخلة ضمن فعاليات ملتقى: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية " يومي: 13 و 14 أفريل 2011 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

فليح حسن خلف ، (2007)، اقتصاد المعرفة ، الطبعة الأولى ، جدار للكتاب العلمي ، عمان الأردن.

عقيل محمد العقيل، البطالة أو العمل دون وظيفة: **http://news.ksu.edu.sa/news/60743** لوحظ بتاريخ **2016/09/05**.

عبد الرحيم فؤاد الفارس، (2004)، سوق العمل في اقتصاد المعرفة خواصها ودراسة لحالة الأردن، مؤتمر.

شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، (2008)، البطالة في الجزائر–مقاربة تحليلية قياسية:المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية: 17–18 مارس 2008، القاهرة.

سمير مسعودي، الانترنت والبطالة، على الموقع

http://www.revuetv.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=217:2011-07-11-08-30-19&catid=92:2011-07-11-08-24-03&Itemid=240

بكر ياسين، (2004)، واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

Mark Hepworth & all: Regional Employment and Skills in the Knowledge Economy, A Report for the Department of Trade and Industry, London WC1N 3AU, p 12.

The Knowledge Based Economy:(2000) A Review of the Literature" NSW Board of Vocational Education and Training, Oct 2000.

Dominique Foray (2000) l'économie de la connaissance , édition LA DECOUVERTE ,Paris , P 08.

Ian Brinkley & all; (2009) Knowledge Workers and Knowledge Work, A Knowledge Economy Programme Report, The Work Foundation, London, March.

ECONOMIC COMMISSION FOR AFRICA,FIFTH SESSION OF THE COMMITTEE ON DEVELOPMENT INFORMATION (CODI-V,: Employment and the Knowledge Economy in Africa),Addis Ababa, Ethiopia ,29 April to 4 May 2007

K. BENMOUFFOK, (2006)The Rise of Employment in Algeria What are the Trends? Posted to GPN on December 21, p.4-6

Ian Brinkley & all; (2009) Knowledge Workers and Knowledge Work, A Knowledge Economy Programme Report, The Work Foundation, London, March.

Mark Hepworth & all:Regional Employment and Skills in the Knowledge Economy, A Report for the Department of Trade and Industry, London WC1N 3AU

Kangni Kpodar, (2008) Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than inMENA and Transition Countries?, CERDI, Etudes et Documents, E 2008.03.